الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التكوين والتعليم المهنيين
Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnels

Centre National de l'Enseignement Professionnel à Distance (CNEPD)

المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد (م.و.ت.م.ب)

التربية الأخلاقية

الدرس رقم 05: الاقتصاد في الإسلام

خطة الدرس:

مقدمة

I- تعريف الاقتصاد الإسلامي

II- الاقتصاد والمال في الإسلام

III-وظائف السياسية المالية في الاقتصاد الإسلامي

IV- القواعد الاقتصادية العامة

مقدمة:

يقول "جاك أو سترى" أحد العلماء البارزين في الاقتصاد: إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي) بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل، لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة[1] فكيلا المذهبين (الرأسمالي والاشتراكي) يتميزان بالقصور لأن أفكارهما وأرائيهما متأثرة بنوازع بشرية في حدود ظروف خاصة، حتى وإن اختلفا في ظاهرهما بتركيز الأول على الفرد والثاني على الجماعة، فهما يصبان في مفهم واحد وهو الفصل بين النشاط الاقتصادي والأخلاق، فلا يهمهما الأمر أن يكون النشاط الاقتصادي أخلاقي أو غير أخلاقي، الحلال والحرام، العدل أو الظلم، والأهم من كل هذا هو تحقيق المنفعة فحسب.

بينما يخضع الاقتصاد الإسلامي إلى التعاليم الدينية، لأنه ينصب نحو المذهب الإنساني والرسائل الواضحة، "وليس علما أو مجموعة من العلوم المختلفة المقتصرة على تفسير القوانين والظواهر الطبيعة فقط"[2].

---

(1): محمود لخالدي : مفهوم الاقتصاد في الإسلام ، شركة الشهاب ، 1988، ص 28، ص29

(2): رياض صالح عودة : مقدمة في الاقتصاد الإسلامي ، طبعة1 ، دار الهادي ، لبنان، 2005 ،ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

I- تعريف الاقتصاد الإسلامي:

"الاقتصاد الإسلامي "ينقسم إلى كلمتين **"الاقتصاد"**و**"الإسلامي"**. كلمة مشتقة من لفظ إغريقي معناه **" تدبير أمور البيت "**[1] نجد أنها تحمل عدة معاني، وإجمالا تعني الوسيطة،الاعتدالوالاستقامة.

والاقتصاد في مفهوم علماء الفقه والشريعة عادة ما يرتبط بالمعاملات خاصة تلك المتعلقة بالأموال والسلوكيات المعيشية النابعة من أصول الدين الإسلامي. "وبمعنى آخرهو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارداالاقتصاديةالنادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع".[2]

II- الاقتصاد والمال في الإسلام:

تكمن قوة الدولة في اقتصادها ومالها ، لأن مظهر القوة في حكومات الإسلام لا يكون إلابالاهتمام بهذا الجانب وأن يراعى ويأخذ بعين الاعتبارلأنه الحل الأمثل للمشاكل الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة .فذكر الله عز وجل في كتابة العزيز أن المال ماله لقوله تعالى : **" واتوهم من مال الله الذي أتاكم"** [**النور: 33**] ، والبشر مستخلفون في هذا المال يسيرونه على أسس متينة ووفق ما أراده الله عز وعلا لقوله تعالى : " **وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه "[الحديد :7]**.فنحن مسؤولون عن هذا المال، كسبا وإنفاقا ، أمام الله في الآخرة ، وأمام الناس في الدنيا ، فلا يجوز أن نكسب المال من معصية أو ننفقه في حرام ، ولا فيما يضر الناس.

III- وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:

تعد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي،لارتباطها الوثيق بنواحي الحياة الاقتصادية، فتعمل على تسيير أمورها المالية والاقتصاديةوالاجتماعية من خلال إيراداتها العامة إذ تعد الحصيلة التمويلية لمشاريعها الاقتصادية.

أما فيما يخص النفقات العامة فهي مصاريف تغطي مصالح الدولة. كما تعرف أيضا السياسية المالية في الاقتصاد الإسلامي بأنها: " استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال"[1]

فالدولة تسعى جاهدة من أجل تحقيق أهداف المجتمع، وهذا من خلال استخدمها كافة أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي التي تمكنها من التأثير في حجم الإيرادات العامة، واتجاهات النفقات العامة.

أولا: دور السياسة المالية في توزيع الثروات والدخول في الاقتصاد الإسلامي :

فالدولة ملزمة بأن تعمل على توزيع الثروة بالتساوي بين الأفراد لتحقيق العدالةالاجتماعية.

1.1- الزكاة:

---

(1):زينب صالح الاشوحالاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق دار غريب القاهرة 2004ص2

(2):محمود سحنون : الاقتصاد الإسلامي : الوقائع والأفكار الاقتصادية طبعة 1، دار الفجر ، القاهرة 2006 ص199

(1)شوقي دينا ، دورس في الاقتصاد الإسلامي (النظرية الاقتصادية)الرياض : مكتبة الخريجي 1404 ص356

تعمل الزكاة على إقامة التوازن المادي بين الفئات الاجتماعية المختلفة لضمان حد أدني لمعيشة كل فرد، فهي دخل لمن لا دخل له، ولها أثر في إعادة توزيع الدخل. فهي تغطي كل أهداف التضامن والتكافل الاجتماعي ومن آثارها التوزيعية ضمان حد الكفاية، فبالنسبة للمحتاج يسمح له بمواصلة نشاطه الاقتصادي.

2.1- إعادة توزيع الدخل والثروة:

إن مشكلة اختلال التوازن في الثروة لاتجد حلولا ناجعة من خلال فكرةالإحسان الاختياري الذي يتطوع به الأغنياء لصالح الفقراء، لذلك أوجب الشرع الغني على زكاة أمواله إذا ابلغ النصاب.

3.1- جذب المدخرات نحو الاستثمار:

أن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستعملة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع صاحب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا ، لذا يفترض أن يعمل على تأثير أمواله[1] بهدف الحصول على عائد منها وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية ، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة ، كما سيكون هناك حافز الزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد ، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال[2]

ثانيا: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

تعتبر التنمية الاقتصادية مطلب شرعي تسعى إليه السياسةالمالية، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد وإعمار الأرض، وتوسع في الإنتاج، وتهيئة فرص العمل ذلك بتوظيف جميع أدوات السياسية المالية بالإيرادات العامة والنفقات العامة.

وتهدف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي إلى درجات من الرفاهية مع ضمان حد أدني إلى أعلى حد لكل فرد من أفراد المجتمع فضلا عن أهداف أخرى نذكر منها : تحقيق أفضل معيشة لكل إنسان في المجتمع، التوسيع فيالإنتاج النافع، تحقيق فرص العمل، تغطية جميع المرافق العامة التي تحتاجها الأمة لبناء أمة قوية لمواجهة التحديات الاقتصادية إذ تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية إذاتعتبر الزكاة إيرادا دوريا، وتلعب دورا هاما في إقامة المشاريع الاستثمارية لإشباع حاجات مستحقيها وتنمية رأس مالها البشري.

أما فيما يخص الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي له أثر بالغ الأهمية من زاوية الإنتاج بالاهتمام بمشاريع البنية التحتية واستغلال الثروات الطبيعة.

1.2- أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

فالزكاة في هذه الحالة هي أخذ جزء من أموال الأغنياء وإعطائها إلى الفقراء فيعني هذا أن هناك زيادة في الإنفاق الاستهلاكي،لأن الميل الحدي للأغنياء منخفض، وانخفاض دخلهم المرتفع بجزء يسير، وهذا يعني أن لا يكون الانخفاض بدرجة كبيرة من مستوي إنفاقهم الاستهلاكي. وبالمقابل فإن الميل الحدي للاستهلاك لفئة الفقراء، يكون مرتفعا حيث أن

---

(1)عبد الله الطاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع ص 201

(2)كمال خليفة أبوزيد وأحمد حسين محاسبة الزكاة الإسكندرية : الدار الجامعية 1999، ص 34

حاجاتهم الأساسية غير مشبعة. والأثر المباشر في هذا الصدد هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وعليه فإن الطلب الكلي سوف يزداد مما يحفز النشاط الاقتصادي وبالتالي تزاد المبيعات وتزداد الأرباح وعلى هذا فالزكاة تعمل على زيادة الرغبة في الاستثمار من خلال زيادة حجم الأرباح في النشاط الاقتصادي.

2.2- أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

"تقوم النفقة بدور أساسي في تحقيق تقدم وتنمية المجتمع، فهي سبب مباشر لإحداث الرواج الاقتصادي، بما يترتب عليها من زيادة في المعاملات، يتبعها زيادة في الأرباح وارتفاع دخل الأفراد، كما تستخدم النفقات العامة لتحقيق الأغراض الاقتصادية كعمارة الأرض وتنمية الموارد"[1].

IV- القواعد الاقتصادية العامة:

الإسلام يعالج موضوع تمكين الناس من الانتفاع بالثروة وكيفية الحيازة عليها وطريقة توزيعها بين أفراد المجتمع بشكل منتظم وعادل وعلى هذا فإن الأحكام مبنية على قواعد وهي كالأتي:

المشاركة في المخاطر: ويعتبر هذا الأمر من أسس الاقتصاد الإسلامي وعماده ، وهذا ما يميزه عن غيره من النظم وذلك لأن المشاركة في الربح والخسارة تعتبر القاعدة الأساسية لتوزيع الثروة بين رأس المال والعمل ، وهو أساس العدل في التوزيع.

مواد الدولة : تأتي هذه المواد من الناس الأغنياء الذي يقومون بدفع جزء قليل من المال ويسمى الزكاة وهو شبيه بالضرائب.

الملكية الخاصة: يوفر النظام الإسلامي حماية الممتلكات الخاصة، من حق كل فرد أن يمتلك عقار أراضي، ووسائل الإنتاج مهما كان نوعها وحجمها، ولكن دون إلحاق الضرر بممتلكات الآخرين والمصالح العامة.

الملكية العامة: إذ تعتبر المرافق العامة من المرافق المهمة لحياة الناس، فهذه المرافق ملك للدولة أي تكون تحت إشرافها وسيطرتها وتخدم المصلحة العامة، على خلاف النظام الرأسمالي الذي يبيح التملك والسيطرة عليه.

نظام المواريث في الإسلام: يعمل على تقسيم الثروة وتوزيعها وعدم تكديسها ويتم تقسيمها في حالة وفاة صاحبها على الورثة المنصوص عليهم في الشريعة.

(1)نعمت عبد اللطيف مشهور ، اقتصاديات المالية العامة والوضعية الإسلامية القاهرة مطبعة العمرانية ص189